مداخل التنمية المستدامة وعلاقاتها بآليات الحوكمة بغرض الحفاظ على بيئة التصنيع – دراسة تطبيقية

[٢١]

محمد عبد الفتاح حسنين درويش[١]– عمرو حسين عبد البر[٢]
كريم مصطفى جوهر[٢]
١) الهيئة العامة للأرصاد الجوية ٢) كلية التجارة، جامعة عين شمس

المستخلص

تهدف الدراسة إلى التعرف على مداخل التنمية المستدامة وعلاقتها بآليات الحوكمة، من خلال التعريف بمفهوم التنمية المستدامة فى أطاره العام، حيث أنه يشكل منهجا متكاملا لما يتميز به من ربط متكامل، فهو يجمع بين الأقتصاد والبيئة والمجتمع، وأيضاً من خلال التعريف بآليات الحوكمة فى كونها تعتبر نظام يحدد العناصر التى تعمل معاً فى إطار متماسك وفعال لحماية وتحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة، وبيان مدى تأثير تلك العلاقة على بيئة التصنيع المصرية. وأوضح الجانب العملى للدراسة على عينة مكونة من ١٠ شركات صناعية مدرجة ضمن مؤشر البورصة المصرية للفترة بين عامى (٢٠١٢م:٢٠١٨م) عن طريق دراسة تطبيقية من خلال تحليل محتوى التقارير والقوائم المالية للشركات التى تم الأفصاح عنها(عينة الدراسة) بإستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية. والطرق الإحصائية الأستدلالية لأختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة. وتتمثل فى المتغير التابع وهو "التنمية المستدامة" والمتغير المستقل وهو"آليات الحوكمة والذى أشتمل على سبعة متغيرات فرعية وهى "الملكية الإدارية، حجم مجلس الإدارة، عدد مرات أجتماع مجلس الإدارة، إستقلال مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة، إستقلال لجنة المراجعة".

وقد أوضحت نتائج الدراسة من خلال التحليل الإحصائى عند إختبار الفروض، إلى إنخفاض مستوى الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة فى الشركات محل الدراسة، ويرجع ذلك لكون الإفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة إفصاحا إختياريا، فضلا عن عدم وجود معايير محاسبية تنظم طريقــة قياسها وأساليب الإفصاح عنها.

كلمات مفتاحية: آليات حوكمة الشركات، ممارسات التنمية المستدامة، الشركات الصناعية، البورصة المصرية.

المقدمة

تزايد الأهتمام بممارسات التنمية المستدامة فى أعقاب الانهيارات الأقتصادية والأزمات المالية والتغيرات المناخية التى شهدها العالم، فلم تعد العديد من الشركات تعتمد فى بناء سمعتها على فلسفة تعظيم الربح الأقتصادى فقط، بل أتجهت للأفصاح عن المعلومات مالية وغير المالية، بهدف أعلام أصحاب المصالح بالمعلومات اللازمة عن الأداء (الأقتصادى والأجتماعى والبيئى والحوكمى للشركة) لتقييم أدائها على الوجه الصحيح وتحديد القيمة العادلة للأستثمار فى الأسهم وقدرتها على التعامل مع المخاطر، مما ينعكس على تحسين سمعة وصورة الشركة فى المجتمع ويضمن إستدامة ربحيتها وتحقيق ميزة تنافسية لها (مليجى، 2015).

وقد لوحظ زيادة الأهتمام من قبل الشركات بتقييم الآثار المترتبة لنشاطها على العاملين بها بمستوى رفاهيتهم، وعلى المجتمع المحلى والبيئة المحيطة بها، ثم على المجتمع ككل، والإلتزام بالقوانين والمعايير المحاسبية، وزيادة الأفصاح والشفافية عن مختلف أنشطتها التى تمارسها، أقتناعا منها بأهمية ذلك ومردوده على نشاطها وإستثماراتها وأرباحها ونموها وإستدامتها، ومع زيادة درجة الوعى بالأثر السلبى للنشاط الأقتصادى على البيئة، والدور الهام الذى تلعبه وسائل الأتصال الحديثة فى توعية المستهلكين، وأيضا فى ضوء الأهتمام بالتنمية البشرية لرفع مستويات الأنتاجية بالشركات الصناعية، سعت العديد من هذه الشركات إلى تبنى برامج فعالة للتنمية المستدامة وإرساء قواعد الحوكمة بما يضمن زيادة ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة الأخرين (رميلى، 2016).

مشكلة البحث

نظراً لأهتمام المنشآت الصناعية بالأداء الاقتصادى فقط، وإغفالها الأداء البيئى والأجتماعى، مما أدى لوجود مشكلات بيئية وأجتماعية، وللتخلص من تلك المشكلات ظهر مفهوم التنمية المستدامة، ومفهوم حوكمة الشركات، واللذان تطلبا من المنشآت الصناعية الأهتمام بالجوانب الأجتماعية والبيئية وكذلك الجوانب الأقتصادية. ولهذا فقد سعت العديد من المنشآت للأهتمام بأبعاد التنمية المستدامة وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، بما ينعكس بصورة

أيجابية على أدائها وسمعتها (مشابط، 2016)، وعليه تم عمل هذه الدراسة التطبيقية والتى أعتمدت على بيانات فعلية لشركات مدرج بالبورصة المصرية.

أسئلة البحث

يمكن عرض مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي التالي والذي يمثل جوهر المشكلة وهو: "هل تؤدى العلاقة بين مداخل التنمية المستدامة وآليات الحوكمة إلى الحفاظ على بيئة التصنيع؟"

ويُستمد من هذا السؤال عدة اسئلة، منها:

- ما أبعاد التنمية المستدامة؟
- ما آليات الحوكمة؟
- كيف تتحقق الإستدامة للمنشآت الصناعية؟

أهداف البحث

من خلال ما تم عرضه من مشكله الدراسة يمكن تحديد الهدف الرئيسي من الدراسة، وهو: "تناول مداخل التنمية المستدامة وعلاقاتها بآليات الحوكمة بغرض الحفاظ على بيئة التصنيع".

ويتحقق هذا الهدف من خلال مجموعه من الأهداف الفرعية التالية:

- دراسة مداخل التنمية المستدامة.
- دراسة آليات الحوكمة.
- دراسة كيفية تحقيق الإستدامة للمنشأت الصناعية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول بالدراسة والتحليل أحد المواضيع الهامة والحديثة خصوصا منذ أواخر القرن العشرين، ويتضح ذلك من خلال الأهمية العلمية والعملية.

الأهمية العلمية: فالمنشآت الصناعية بأعتبارها المصدر الرئيسى للثروة والإداء الفاعلة فى أقتصاد أى دولة معنية بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة حيث أن ذلك يتيح لها خدمة الأقتصاد وخدمة التنمية فى آن واحد عن طريق الأهتمام بالبيئة والمجتمع.

الأهمية العملية: حيث تتناول دور آليات الحوكمة فى إرساء وتحقيق التنمية المستدامة فى المنشآت الصناعية، الأمر الذى يشير الى أهمية هذا الموضوع لجميع الأطراف ذوى العلاقة والمصلحة مع هذه المنشآت بما يحقق الإستمرارية لها وكذلك تعزيز الربحية والميزة التنافسية.

فروض البحث

تم صياغة الفروض التالية كأسباب محتملة للمشكلة محل الدراسة، كالتالي:

الفرض الأول: لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الثاني: لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين أستقلال لجنة المراجعة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الثالث: لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الرابع: لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض الخامس: لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض السادس: لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات أجتماع مجلس الإدارة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية.

الفرض السابع: لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين أستقلالية مجلس الإدارة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية.

الدراسات السابقة

بالنسبة للدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة:

دراسة عاطف محمد (٢٠١٥): تعرضت لأكتشاف مدى افصاح الشركات عن التنمية المستدامة من خلال تحليل محتوى التقارير والقوائم المالية لعينة من الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، حيث تم أستخدام بيانات جاهزة عبارة عن التقارير المالية السنوية كمصدر بيانات الجانب العملى. وكان من أهم نتائجها أن الشركات المدرجة بالبورصة المصرية تفصح عن التنمية المستدامة لانشطتها فى تقاريرها السنوية وليس فى تقارير مستقلة كما أكدت الدراسة أن الافصاح عن التنمية المستدامة لم يستوفى متطلبات المبادرة العالمية لأعداد التقارير (GRI)، كما أوضحت أن معلومات الافصاح لهذه التقارير وصفية أكثر منها كمية ،واوضحت الدراسة ايضا وجود علاقة ارتباط ذات دلالة أحصائية بين كل من نسبة الربحية ونسبة الرافعة المالية وبين الافصاح عن التنمية المستدامة.

دراسة Maria J. Charlo,& Ismael Moya & Ana M. Muñoz (٢٠١٥): قدمت العلاقة بين ممارسات التنمية المستدامة والاداء المالى للشركات الاسبانية ،حيث تم أستخدام بيانات جاهزة كمصدر بيانات الجانب العملى. وكان أهم نتائجها أنه تم تحقيق عوائد أعلى فى السوق للشركات المدرجة فى مؤشر التنمية المستدامة الاسبانى عن غيرها من الشركات غير المدرجة، كما أن الشركات الاكثر استقرارا فى سوق الاوراق المالية لا تدعم ممارسات التنمية المستدامة، كما أوضحت وجود علاقة ايجابية بين ممارسات التنمية المستدامة والرافعة المالية لهذه الشركات، وأيضا أوضحت الدراسة أن الشركات الكبيرة التى

تعتمد على ممارسات التنمية المستدامة هى اكثر سمعة من الشركات الصغيرة لان الجمهور على وعى بممارسات التنمية المستدامة.

دراسة مجدى مليجى (٢٠١٥): أوضحت مدى فحص محتوى ومستوى الأفصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة والعوامل المؤثرة فيه، وأثره على جودة الارباح المحاسبية للشركات المسجلة فى البورصة السعودية، حيث تم أستخدام بيانات جاهزة كمصدر بيانات الجانب العملى. وكان اهم نتائجها هو وجود دلالة عن انخفاض مستوى الافصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة للشركات السعودية محل الدراسة ،كما اكدت وجود علاقة موجبة وجوهرية بين مستوى الافصاح عن ممارسات التنمية المستدامة وحجم الشركة وربحيتها وحجم مجلس الإدارة وإستقلالية أعضاؤه وأرتباطة بعلاقة سلبية وجوهرية مع الملكية العائلية ،كما أن هناك تأثير أيجابى للإفصاح المحاسبى عن التنمية المستدامة على جودة الارباح المحاسبية.

بالنسبة للدراسات المتعلقة بحوكمة الشركات:

دراسة Otuo Serebour (٢٠١٥): تطرقت لحوكمة الشركات فى الأقتصادات الناشئة، حيث تم أستخدام بيانات جاهزة ومقابلات والملاحظة كمصدر بيانات للجانب العملى. وكان من أهم نتائجها أن هناك سيطرة على الشركات من قبل المساهمين ذوى المساهمات الكبيرة.

دراسة Padmanabha (٢٠١٧): وضحت تأثير القانون الماليزى لحوكمة الشركات على الشركات الماليزية من ٢٠٠٧-٢٠١٢م، حيث تم أستخدام بيانات جاهزة كمصدر بيانات للجانب العملى. وكان من أهم نتائجها وجود علاقة ايجابية بين الالتزام بقواعد حوكمة الشركات وأداء الشركات الماليزية.

دراسة Olabode A.Oyewunmi (٢٠١٧): قدمت العلاقة بين حوكمة الشركات وادارة الموارد البشرية بقطاع النفط بنيجيريا، حيث تم أستخدام أستمارة أستبيان كمصدر بيانات للجانب العملى. وكان من أهم نتائجها أن وضوح ألتزام الموظفين وأستخدام نظام التظلم الوظيفى والهيكل التأديبى للشركة مرتبط أرتباطا وثيقا بممارسات حوكمة الشركات.

بالنسبة للدراسات المتعلقة بالعلاقة بين التنمية المستدامة وآليات الحوكمة:

دراسة Marie Dočekalová &Alena Kocmanová & Jiří Hřebíček (٢٠١١): أوضحت أن التركيز على حوكمة الشركات والقضايا البيئية والأجتماعية المتعلقة بقياس أداء الشركات يمكن أن يؤدى الى النجاح الدائم لتلك الشركات، حيث تم أستخدام أستمارة أستقصاء كمصدر بيانات للجانب العملى. وكان من اهم نتائجها التأكيد على وجوب أتخاذ عدد من التدابير والاجراءات التى من شانها الحد من الاثار السلبية وتعزيز الاثار الايجابية من أجل تحقيق أهداف المؤسسة المستدامة من خلال أستخدام حوكمة الشركات لتعزيز ثقة المستثمرين بما يؤدى إلى تحقيق الأداء الاقتصادى.

دراسة سماح طارق (٢٠١٦): حيث تم دراسة أختبار العلاقة التأثيرية بين آليات الحوكمة والأفصاح عن المسؤلية الأجتماعية وإنعكاسها على قيمة المنشأة بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة، حيث تم أستخدام بيانات فعلية كمصدر أستخدم للجانب العملى. وكانت من أهم النتائج هو التأكيد على وجود تأثير معنوي لآليات الحوكمة (الأستقلالية، هيكل المليكة العامة والخاصة)، كذلك وجود تأثير مباشر لآليات الحوكمة متمثلة فى الأستقلالية والملكية العامة والملكية الخاصة على قيمة المنشأة، وذات هذا التأثير بتوسيط الافصاح عن المسؤلية الاجتماعية، كذلك وجود تأثير مباشر لحجم المنشأة، وعند توسيط الأفصاح عن المسؤلية الأجتماعية لا يوجد تأثير معنوى لحجم الشركة ونوع القطاع على قيمة المنشأة.

دراسة Bart (٢٠١٧): تطرقت إلى العلاقة بين آليات الحوكمة والإداء المستدام للشركات الهولندية من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٧. وكان من نتائجها أن الشركات التى تتعرض لضغوط سياسية وأجتماعية عالية من المرجح أن تنتج تقارير إستدامة عالية الجودة، آليات الحوكمة (قوة المجلس، أشتراك اصحاب المصالح، والتغطية الاعلامية) لهم دور هام فى تفسير التباين فى تقارير الإستدامة.

ومن المُلاحظ أن معظم الدراسات السابقة لم تتطرق لتأثير التنمية المستدامة على جميع آليات الحوكمة بصورة مستفيضة وبخاصة للشركات الصناعية.

الإطار النظري

حيث تم دراسة مداخل التنمية المستدامة وعلاقتها بآليات الحوكمة، من خلال التعرف على أهمية التنمية المستدامة وقدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة، فهى تقوم أساسا على وضع حوافز تقلل من التلوث وحجم النفايات والمخلفات والأستهلاك الحالى للطاقة، كما أنها تضع ضرائب تحد من الإسراف فى إستهلاك الماء والهواء والموارد الحيوية الأخرى. كما أن سوء إستخدام الأنسان للموارد البيئية أدى إلى تقليص نسبتها على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد نفسها، وعليه فأن جوهر سياسات التنمية التى أتبعتها الدول النامية يكمن فى السعى للوصول إلى نمط الحياة الغربى دون مراعاة لطبيعة الهيكل الأقتصادى والأجتماعى فى مجتمعاتها، مما خلق نوعا من التنمية المشوهه والتخلخل الأجتماعى وعدم العدالة فى توزيع الدخل القومى ولكى تكون التنمية ناجحة لابد أن تكون منسجمة مع شروط وضوابط البيئة (فضيلة بن حجوبة وكريمة بن منصور حميد، 2017).

وأيضاً التعرف على مفهوم الحوكمة: نظام يشمل على مجموعة من العناصر والآليات الداخلية والخارجية تعمل معا لضبط أداء إدارة الشركة وجعله يصب فى مصلحة حملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن غياب حوكمة الشركات أظهر العديد من القيود والصعوبات والمظاهر السلبية التى أثرت بالسلب على الأداء ومن أهم هذه المظاهر التعثر والفشل والفساد المالى والأدارى، وزيادة المخاطر المالية ومخاطر الأعمال والسوق والائتمان، وغياب الرؤية الأستراتيجية للشركات، وضعف نظم الرقابة الداخلية، والإفصاح المحاسبى غير الكفء، وبلتالى فالحوكمة تستهدف تأكيد مسئوليات الأدارة وتعزيز مساءلتها وحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، من خلال ضبط عمليات الأدارة وأتخاذ القرارات وعلى سلبيات الوكالة فى عمل الأدارة، وتفعيل نظم الرقابة، وتحسين أداء المنشآة وتعظيم قيمتها الأقتصادية، وكذلك من خلال التركيز على أدارة المخاطر التى تعترض تحقيق الأهداف، وتقلل فرص النجاح، وتحقيق العدالة والشفافية فى جميع تعاملات الشركة وعملياتها من خلال تحسين عمليات الإفصاح والممارسات المحاسبية والمالية والإدارية (سمير

مفتاح مهلل وعمران عطيه البكورى، 2017)، ومن خلال تناول الدراسات السابقة لممارسات التنمية المستدامة وآليات الحوكمة وأيجاد العلاقة بينهما، كالتالى:

- تم تناول أثر ممارسات التنمية المستدامة على أداء الشركة، وتوضيح نوع هذا الأثر أيجابى ام سلبى، حيث أوضحت بعض الدراسات Lo´pez *et al.* (٢٠٠٧) وجود أثر سلبى، وأوضح البعض الأخر (مليجى، ٢٠١٥؛ Groenewald & Powell ٢٠١٦) وجود أثر إيجابى لممارسات التنمية المستدامة على الأداء المالى للشركة ممثلا فى العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وبعض من الدراسات (Ching *et al.*) (٢٠١٦) أوضحت عدم وجود أرتباط بين ممارسات التنمية المستدامة والأداء المالى للشركة.
- كما تم تناول أثر تفعيل آليات الحوكمة على الأداء المالى للشركة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة إيجابية بين آليات الحوكمة والأداء المالى للشركة ACHIM1 (*et al.* ٢٠١٦, Bhatt;٢٠١٦)، وتوصلت أحدى الدراسات Zabria (٢٠١٦) إلى وجود علاقة ضعيفة بين حجم مجلس الأدارة والعائد على حقوق الملكية، وكذلك عدم وجود علاقة تذكر مع العائد على الاستثمار.
- وأيضا تناولت دراسات أخرى العلاقة بين آليات الحوكمة والتنمية المستدامة فى بيئة التصنيع (Manning, ٢٠١٧)، حيث أوضحت ان الألتزام بتفعيل آليات الحوكمة يحقق الأداء الاقتصادى المستدام ويعزز الأفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة، وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة (على حد علم الباحث) التى تناقش الموضوع فى بيئة الأعمال الصناعية.

منهجية الدراسة

أسلوب الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الموضوع ومدى ضرورته من خلال تحقيق أهداف الدراسة وأختبار فروض الدراسة، ولهذا سوف يتبع الجانب النظرى والجانب العملى على النحو التالى:

- المنهج الإستقرائى: من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة وذلك للأبحاث المنشورة فى المجلات العلمية باللغتين العربية والأنجليزية وذلك من خلال المسح عبر الأنترنت فى أبعاد التنمية المستدامة وآليات الحوكمة.
- المنهج الإستنباطى: من خلال دراسة الظواهر والأحداث المتعلقة بالجوانب العلمية والعملية لتحديد محاور الدراسة وكذلك وضع الفروض والأهداف التى بنيت عليها الدراسة وذلك للإستفادة منها فى الربط بين الجوانب النظرية والتحليلية والعملية.
- المنهج الاستدلالى: من خلال دراسة تطبيقية، حيث يتم قياس متغيرات الدراسة كميا ثم تحليل نتائج الدراسة التطبيقية للإستدلال من النتائج الأحصائية على مدى قبول أو رفض فروض الدراسة، ولقياس أبعاد التنمية المستدامة وآليات الحوكمة، تم تحليل محتوى القوائم والتقارير المالية السنوية وتقارير التنمية المستدامة وتقارير مجلس الأدارة وكذلك المعلومات الأخرى المنشورة على المواقع الألكترونية على شبكة المعلومات الدولية – الأنترنت بإستخدام أسلوب تحليل المحتوى.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة فى:

الحدود الزمنية: تم تحديد الفترة الزمنية "من عام ٢٠١٢م حتى عام ٢٠١٨م "كأساس للدراسة، نظرا لتوافر مصادر البيانات والمعلومات عن تلك الفترة.

الحدود المكانية: الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية ضمن مؤشر (S&P/ EGX ESG) المعنى بالتنمية المستدامة.

التركيز على العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة وآليات الحوكمة فى تقارير الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية.

خطة الدراسة: تم أسخدام أسلوب الدراسة التطبيقية والذى أعتمد على بيانات القوائم والتقارير المالية وكذلك على تقارير التنمية المستدامة للشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية ضمن مؤشر (S&P/ EGX ESG) المعنى بالتنمية المستدامة.

عينة الدراسة: وتمثلت عينة الدراسة فى عينة عمدية من تلك الشركات كمجتمع للدراسة، وفقاً للشروط التالية:

- أن تكون ضمن مشروعات القائمة السوداء أو الرمادية طبقاً لتصنيف وزارة البيئة (الموقع الرسمى لوزارة البيئة المصرية).
- أن تكون الشركة قد أصدرت تقرير إستدامة أو أفصحت عن ممارسات التنمية المستدامة ضمن تقاريرها السنوية خلال الفترة (من 2012م حتى 2018م).
- توافر التقارير المالية عن الشركة بانتظام، مع توافر البيانات الكافية لحساب متغيرات الدراسة.

ولقد بلغ حجم عينة الدراسة عدد (10) شركات من أصل 30 شركة مدرجة ضمن المؤشر، تم الحصول علي بياناتها خلال الفترة (2012م :2018م)، حيث تمثل فى مجموعها 70 مشاهدة.

متغيرات الدراسة وطرق قياسها: تتمثل متغيرات الدراسة التطبيقية فى متغير تابع وهو التنمية المستدامة، ومتغيرات مستقلة تمثل آليات الحوكمة.

أولاً: التنمية المستدامة "يرمز له بالرمز Y"

المتغير التابع: التنمية المستدامة.

ثانياً: آليات الحوكمة "يرمز له بالرمز X"

بعد إستقراء الدراسات السابقة والتى تناولت آليات وأبعاد الحوكمة، تم قياسها بعدد من المتغيرات المستقلة (العوامل المؤثرة علي التنمية المستدامة)، من خلال (٧) متغيرات، وهى:

١. الملكية الإدارية (X1): تشير الملكية الإدارية إلي تملك الإدارة لجزء من أسهم الشركة، وتقاس بنسبة الأسهم المملوكة بواسطة الإدارة العليا أو الإدارة التنفيذية داخل الشركة.
٢. إستقلال لجنة المراجعة (X2): وتقاس بنسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة (عدد الأعضاء المستقلين إلي إجمإلي عدد الأعضاء).
٣. حجم لجنة المراجعة (X3): وتقاس بإجمإلي عدد أعضاء لجنة المراجعة.
٤. عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة (X4): وتقاس بعدد مرات أجتماعات لجنة المراجعة خلال العام.
٥. حجم مجلس الإدارة (X5): يقاس هذا المتغير بعدد أعضاء مجلس الإدارة.

٦. عدد مرات أجتماع مجلس الإدارة (X6): عدد مرات أجتماعات المجلس.
٧. إستقلال مجلس الإدارة (X7) : تقاس الإستقلإلية بنسبة عدد الأعضاء المستقلين فى المجلس من الخارج إلي إجمإلي عدد أعضاء مجلس الإدارة ،وهذا المتغير متغير أسمى، يأخذ القيمة (واحد صحيح) فى حالة إذا كأنت غالبية أعضاء مجلس الإدارة مستقلين ومن الخارج، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك.

إجراءات الدراسة التطبيقية: حيث تم تحليل بيانات الدراسة بواسطة برنامج SPSS ٢٤ ver. كأحد حزم البرامج الإحصائية المتقدمة لتحليل البيانات والتعامل مع المتغيرات. وكذلك تم إستخدام المقاييس الإحصائية الوصفية، مثل: الوسط الحسابي ــ المدى ــ الأنحراف المعيارى ــ نسبة التغير، وأيضا الرسوم البيانية. كما تم أيضاً تم إستخدام الطرق الأحصائية الإستدلالية، مثل: طريقة المربعات الصغرى والأنحدار المعيارى، والأنحدار التدريجى، وأختبار ماهالانوبس، وحساب معامل التضخم وأختبار فترة السماح، وأختبار كولموجروف سميرنوف، ومعامل الأرتباط لبيرسون.

نتائج البحث

نتائج التحليل الأحصائى:

(١) **أختبار فروض النموذج وتحليل الأنحدار:** لقياس تأثير المتغيرات المرتبطة بإليات الحوكمة بالشركات علي ممارسات التنمية المستدامة استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى، والتي تعتبر من أكثر الطرق إستخداماً في الدراسات المحاسبية لتقدير معاملات نموذج الأنحدار، حيث تعطى أفضل معادلة (بأقل خطأ ممكن) لتمثيل العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهناك مجموعة من الفروض يجب تحقيقها قبل أن نحصل علي معادلة الأنحدار وهي كالآتي: (Coakes & Steed, 2001)

- نسبة الحالات إلي المتغيرات المستقلة: يجب أن تكون عدد المشاهدات أكثر من (عشرون مثل عدد المتغيرات المقدرة)، وتكون أكثر من ذلك في حالة الأنحدار التدريجي stepwise regression، والحد الأدنى هو (خمسة أمثال عدد المتغيرات المستقلة)، وهو ما يتحقق

في البيانات المستخدمة فى الدراسة، حيث يبلغ عدد المتغيرات المستقلة سبعة متغيرات، في حين يبلغ عدد الحالات (٧٠) حالة.

- القيم المتطرفه والشاذة: تم استخدام أختبار ماهالانوبس للتحقق من وجود القيم المتطرفه والشاذة. حيث تبين عدم وجود قيم بالبيانات اكبر من أو تساوي قيمة كا٢ الحرجة عند $\alpha=$ 0.001 (وهي ٢٤,٣٢).
- الارتباط الذاتي والتفرد: حيث تشير التعددية الخطية إلي وجود أرتباط قوي بين المتغيرات المستقلة، بينما تحدث singularity في حالة وجود أرتباط تام بين المتغيرات المستقلة، ولقد تم فحص الأرتباط الذاتي من خلال أختبار (Collinearity Statistics) حيث تم حساب معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF، وأختبار فترة السماح Tolerance، حيث أكدت النتائج على وجود أرتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة (Tolerance > 0.05& VIF>10)، كما أن قيمة ديربن – واتسن (Durbin-Watson) ١،٢٩٣ (أكبر من الصفر وأقل من ١،٤٦" قيمة dl الجدولية") مما يدل على وجود أرتباط ذاتي موجب.

جدول (١): معامل تضخم التباين وأختبار فترة السماح

Coefficientsa,b			
Model		**Collinearity Statistics**	
		Tolerance	**VIF**
1	الإدارية الملكية	.166	6.038
	المراجعة لجنة إستقلال	.256	3.910
	المراجعة لجنة حجم	.049	20.577
	المراجعة مرات أجتماع لجنة عدد	.155	6.436
	الإدارة مجلس حجم	.069	14.416
	الإدارة مجلس أجتماع مرات عدد	.087	11.517
	الإدارة مجلس إستقلال	.591	1.693

a. Dependent Variable: التنمية المستدامة

b. Linear Regression through the Origin

جدول (٢): الأرتباط الذاتي والتفرد

Model Summary[b]					
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.480[a]	.231	.144	4.41017	1.293

a. Predictors (Constant): عدد مرات أجتماع مجلس الادارة، استقلال مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة، استقلال مجلس الإدارة، الملكية الأدارية، حجم مجلس الادارة.

b. Dependent Variable: التنمية المستدامة

- الطبيعية والخطية والتجانس، وإستقلال البواقى بالنسبة للطبيعية : تم التحقق من الطبيعية من خلال أختبار أحصائية كولموجروف – سميرنوف Kolmogorov-Smirnov، حيث جاءت المعنوية (أقل من ٠,٠٥) مما يعني أن المتغيرات المستقلة لا تتبع التوزيع الطبيعي، وبما أن حجم العينة كبير (٧٠ مشاهدة > ٣٠) فلن تؤثر مشكلة عدم توزيع البيانات علي صحة النموذج المستخدم في الدراسة.

جدول (٣): المتغيرات التي تم إدخالها أو إزالتها Regression

Variables Entered/Removed[a]			
Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	استقلال مجلس الادارة ,عدد مرات اجتماع مجلس الادارة ,الملكية الادارية , استقلال لجنة المراجعة ,عدد مرات لجنة المراجعة ,حجم لجنة المراجعة ,حجم مجلس الادارة[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: التنمية المستدامة

b. All requested variables entered.

جدول (٤): معامل الارتباط المعدل

Model Summary[b]				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.480[a]	.231	.144	4.41017

a. Predictors (Constant): عدد مرات أجتماع مجلس الادارة، استقلال مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة، استقلال مجلس الإدارة، الملكية الأدارية، حجم مجلس الادارة

b. Dependent Variable: التنمية المستدامة

يوضح الجدول رقم (٤) أن معامل الإرتباط المعدل قد بلغ ٠،١٤٤ (R^{-2} = 0.144) ، أي أن المتغيرات المستقلة معا تفسر نحو ١٤،٤% من التغير في المتغير التابع (التنمية المستدامة)، والباقي يرجع الي عوامل أخري غير متضمنة في النموذج.

جدول (٥): تحليل التباين

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	361.394	7	51.628	2.654	.018[b]
	Residual	1205.878	62	19.450		
	Total	1567.271	69			

a. Dependent Variable: التنمية المستدامة

b. Predictors (Constant): عدد مرات أجتماع مجلس الادارة، استقلال مجلس الإدارة، حجم لجنة المراجعة، عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة، استقلال مجلس الإدارة، الملكية الأدارية، حجم مجلس الادارة

ومن نتائج الجدول رقم (٥) يتضح أن قيمة "F" قد بلغت 2.654، وجاءت معنوية عند مستوي معنوية أقل من ٠،٠٥، مما يعني أن الأنحدار معنوي، ويؤكد على أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

جدول (٦): معاملات النموذج

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	40.898	2.894		14.133	.000
	الملكية الإدارية	.012	.024	.087	.481	.632
	إستقلال لجنة المراجعة	-.335-	.608	-.073-	-.551-	.584
	حجم لجنة المراجعة	-.386-	.612	-.099-	-.631-	.530
	عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة	.535	.187	.388	2.870	.006
	حجم مجلس الإدارة	-.427-	.259	-.294-	-1.649-	.104
	عدد مرات أجتماع مجلس الإدارة	-.082-	.149	-.089-	-.547-	.587
	إستقلال مجلس الإدارة	-1.161-	1.661	-.092-	-.699-	.487

a. Dependent Variable:التنمية المستدامة

يوضح جدول (٦) معاملات النموذج المقدرة حيث جاءت معادلة النموذج علي الصورة التالية:

$$\hat{Y}= 40.898 + 0.012\ x_1 - 0.335\ x_2 - 0.386\ x_3 + 0.535\ x_4 - 0.427\ x_5 - 0.082\ x_6 - 1.161\ x_7$$

$$(14.133)^{*} \quad (0.481) \quad (0.551) \quad (0.631) \quad (2.870)^{*} \quad (1.649) \quad (0.547) \quad (0.699)$$

حيث: $\hat{Y}$ = التنمية المستدامة المتوقعة

x_1 = الملكية الإدارية

x_2 = إستقلال لجنة المراجعة

x_3 = حجم لجنة المراجعة

x_4 = عدد مرات لجنة المراجعة

x_5 = حجم مجلس الإدارة

x_6= عدد مرات أجتماع مجلس الإدارة

x_7= إستقلال مجلس الإدارة

( ) = قيم "ت"

* = المعنوية عند مستوي معنوية أقل من ٠,٠٥

(٢) نموذج الأنحدار التدريجي، المعالجة الإحصائية: تم التغلب علي المشكلات التي واجهت تحقيق فروض نموذج الدراسة من خلال المعالجات التالية:

- مشكلة المتغيرات المستقلة لا تتبع التوزيع الطبيعي: أمكن التغلب علي تلك المشكلة بأخذ اللوغاريتم الطبيعي (ln) لمتغيرات المستقلة بحيث تقترب من التوزيع الطبيعي.
- مشكلة الازدواج الخطي بين المتغيرات المستقلة: أمكن التغلب علي تلك المشكلة عن طريق إستخدام أسلوب الأنحدار التدريجي لتقدير معاملات نموذج الدراسة.
- تم تقليل عدد المتغيرات المستقلة، حيث تم استبعاد المتغيرات التي اشتملت علي الحالات "الصفرية"، والتي لايمكن حساب اللوغاريتم الطبيعي لها، حيث تم استبعاد كل من متغير (مجلس الإدارة، إستقلال لجنة المراجعة، إستقلال مجلس الإدارة). وإقتصر التحليل على أربع متغيرات مستقلة فقط.

جدول (٧): نموذج الأنحدار التدريجي

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.352[a]	.124	.111	4.49413
2	.446[b]	.199	.175	4.32841

a. Predictors: (Constant), lnx4

b. Predictors: (Constant), lnx4, lnx5

توضح نتائج جدول (٧) أن هناك نموذجان حيث بلغت قيمة معامل الأرتباط المعدل للنموذج الأول R^{-2}_1= 0.111، مما يشير إلي أن ١.١١% من التغير في التنمية المستدامة أنما يرجع إلي متغير اللوغاريتم الطبيعي لعدد مرات لجنة المراجعة (Lnx4) وما يتضمنه من عوامل أخري، والباقي يرجع إلي عوامل غير مقيسة في الدالة. بينما بلغت قيمة معامل الأرتباط المعدل للنموذج الثأني R-22= 0.175 ,مما يشير إلي أن ١٧،٥% من التغير في التنمية المستدامة أنما يرجع إلي كل من متغير اللوغاريتم الطبيعي لعدد مرات لجنة المراجعة،

واللوغاريتم الطبيعي لحجم مجلس الإدارة (Lnx4 & Lnx5) وما يتضمنه كل منهما من عوامل أخري، والباقي أنما يرجع إلي عوامل غير مقيسة في الدالة.

جدول (٨): تحليل التباين

ANOVA[a]						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	193.860	1	193.860	9.598	,003[b]
	Residual	1373.412	68	20.197		
	Total	1567.271	69			
2	Regression	312.020	2	156.010	8.327	,001[c]
	Residual	1255.251	67	18.735		
	Total	1567.271	69			

a. Dependent Variable: التنمية المستدامة

b. b. Predictors: (Constant), lnx4

c. c. Predictors: (Constant), lnx4, lnx5

يتضح من جدول تحليل التباين أن قيمة "F" للنموذجين جاءت معنوية عند مستوي معنوية أقل من ٠،٠٥، مما يعني أن الأنحدار معنوي، ويؤكد على أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في كلا النموذجين، إلا أن قيمة "F" في النموذج الأول قد جاءت أعلى من قيمة "F" في النموذج الثأني، حيث بلغت (F1= 9.598, F2= 8.327).

جدول (٩): المعاملات

Coefficients[a]						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	31.319	2.048		15.289	.000
	lnx4	3.455	1.115	.352	3.098	.003
2	(Constant)	40.787	4.255		9.585	.000
	lnx4	3.078	1.084	.313	2.838	.006
	lnx5	-3.890-	1.549	-.277-	-2.511-	.014

a. Dependent Variable: التنمية المستدامة

توضح نتائج جدول (٩) معاملات المعادلة المقدرة لنموذجي الأنحدار التدريجي

١) المعادلة المقدرة للنموذج الأول:

$$\hat{Y}= 31.319 + 3.455 \text{ Ln } x_4$$
$$(15.289)^{*} \quad (3.098)^{*}$$

حيث:

$\hat{Y}$ = التنمية المستدامة المتوقعة

$\text{Ln } x_4$ = اللوغلريتم الطبيعي لعدد مرات لجنة المراجعة

( ) = قيم "ت"

* = ٠،٠٥ المعنوية عند مستوي معنوية أقل من

٢) المعادلة المقدرة للنموذج الثانى:

$$\hat{Y}= 40.787 + 0.012 \text{ Ln x4} - 3.890 \text{ Lnx5}$$
$$(9.585)^{*} \quad (2.838)^{*} \quad (2.511)^{*}$$

حيث:

$\hat{Y}$ = التنمية المستدامة المتوقعة

Ln x4 = اللوغاريتم الطبيعي لعدد مرات لجنة المراجعة

Ln x5 = للوغاريتم الطبيعي حجم مجلس الإدارة

x7= إستقلال مجلس الإدارة

( ) = قيم "ت"

* = ٠،٠٥ المعنوية عند مستوي معنوية أقل من

وحيث أن:

١. معامل الأرتباط المعدل للنموذج الثانى جاء أكبر من معامل الأرتباط المعدل للنموذج الأول

(R-22= 0.175> R-21= 0.111)

٢. خطأ التقدير للنموذج الثانى اقل من خطأ التقدير للنموذج الأول
(Std. Error of the Estimate for Model1= 4.32841< Std. Error of the Estimate for Model 2= 4.49413)

لذلك يفضل النموذج الثانى

النموذج	معادلة النموذج	قيمة "F"	R^{-2}	Sig. للنموذج
الأول	$\hat{Y}= 31.319 + 3.455 \text{ Ln } x_4$ $(15.289)^*$ $(3.098)^*$	9.598	0.111	0.003
الثانى	$\hat{Y}= 40.787 + 0.012 \text{ Ln } x_4 - 3.890 \text{ Ln} x_5$ $(9.585)^*$ (2.838) $(2.511)^*$	8.327	0.175	0.001

وقد قام الباحث بتفريغ التحليل المالي للبيانات المالية الخاصة بهذه المتغيرات المستخدمة لأجمالى بيانات العشر شركات المذكورة لأختبار صحة الفروض.

وفى ضوء التحليل الأحصائى للبيانات المالية للشركات محل الدراسة لأختبار الفروض الفرعية تم التوصل إلي النتائج التالية :

١) يحقق الأفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة العديد من المزايا التى تنعكس على الشركة من خلال ما يوفره من معلومات شاملة لمتخذى القرارات، والحد من عدم تماثل المعلومات، وأعطاء صورة جيدة للمتعاملين مع الشركة، وجذب المستثمرين الذين يفضلون الأستثمار الأخلاقى، وتعزيز مركز الشركة التنافسى.

٢) أنخفاض مستوى الأفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط حجم الأفصاح ٣٧,٤%، وقد يرجع ذلك لكون الأفصاح عن ممارسات التنمية المستدامة أفصاحا إختياريا، فضلا عن عدم وجود معايير محاسبية تنظم طريقة قياسها وأساليب الأفصاح عنها.

٣) بأستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) لتقدير معاملات نموذج الإنحدار، تم التحقق من مجموعة من الفروض الأحصائية التالية:

- نسبة الحالات إلى المتغيرات المستقلة: وهو ما تم التحقق منه (عدد ٧٠ حالة).
- القيم المتطرفة والشاذة: تبين عدم وجودها.

- الأرتباط الذاتى والتفرد: حيث أكدت النتائج على وجود أرتباط ذاتى بين المتغيرات المستقلة، كما دلت على وجود أرتباط ذاتى موجب.

٤) بإستخدام نموذج تحليل الأنحدار المعيارى تم التوصل للنتائج التالية: وجود علاقة ذات دلالة معنوية المتغيرات المستقلة (آليات الحوكمة) وبين المتغير التابع (التنمية المستدامة).

٥) بإستخدام نموذج تحليل الأنحدار المتدرج وذلك لتحديد المتغيرات المستقلة ذات التأثير على المتغير التابع تم التوصل للنتائج التالية:

- التغلب على بعض المشكلات التى واجهت تحقيق فروض نموذج الدراسة، وذلك بإستخدام المعالجة الأحصائية.
- أمكن التوصل إلى نموذجان للأنحدار التدريجى، وبإستخدام تحليل التباين ومعاملات المعادلة المقدرة للنموذجان، تم أختيار النموذج الثانى نظرا للأتى:

– معامل الأرتباط المعدل للنموذج الثانى أكبر من معامل الأرتباط المعدل للنموذج الأول.
– خطأ التقدير للنموذج الثانى أقل من خطأ التقدير للنموذج الأول.

٦) باستخدام مصفوفة الأرتباط لمعامل الارتباط بيرسون، أوضحت النتائج التالى:

- وجود علاقة أرتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين كل من المتغير التابع (التنمية المستدامة) وكلا من المتغيرات المستقلة (الملكية الإدارية –حجم مجلس الأدارة).
- وجود علاقة أرتباط طردية وذات دلالة معنوية بين كل من المتغير التابع (التنمية المستدامة) والمتغير المستقل (عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة).

اختبارات فروض الدراسة:

جدول (١٠): لأختبار فروض الدراسة تم حساب مصفوفة الأرتباط لمعامل الأرتباط بيرسون

Correlations									
		الملكية الإدارية	إستقلال لجنة المراجعة	حجم لجنة المراجعة	عدد مرات لجنة المراجعة	حجم مجلس الإدارة	عدد مرات أجتماع مجلس الإدارة	إستقلال مجلس الإدارة	التنمية المستدامة
الملكية الإدارية	Pearson Correlation	1							
إستقلال لجنة المراجعة	Pearson Correlation	.243*	1						
حجم لجنة المراجعة	Pearson Correlation	.277*	.048	1					
عدد مرات لجنة المراجعة	Pearson Correlation	-.201-	.033	.327**	1				
حجم مجلس الإدارة	Pearson Correlation	.718**	.005	.213	-.209-	1			
عدد مرات أجتماع مجلس الإدارة	Pearson Correlation	.100	-.097-	.597**	.420**	.267*	1		
إستقلال مجلس الإدارة	Pearson Correlation	-.181-	-.432-**	.165	.114	-.101-	-.004-	1	
التنمية المستدامة	Pearson Correlation	-.239-*	.003	-.083-	.349**	-.348-**	-.048-	-.019-	1

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed)

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

حيث أوضحت نتائج مصفوفة معامل الأرتباط لبيرسون الآتي:

١) توجد علاقة إرتباط عكسية ومعنوية عند مستوي معنوية ٠،٠٥ بين كل من متغير الملكية الإدارية ومتغير التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل أرتباط بيرسون *- ٠،٢٣٩، مما يؤكد عدم صحة الفرض الأول للدراسة والذى ينص على ("لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين الملكية الإدارية وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية")، وهذا يتفق جزئيا مع الدراسة السابقة (سماح طارق، ٢٠١٦)، التى أظهرت وجود علاقة ذات تأثير معنوى بين الملكية الإدارية والتنمية المستدامة.

٢) لا توجد علاقة أرتباط معنوية بين كل من متغير أستقلال لجنة المراجعة ومتغير التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل أرتباط بيرسون ٠،٠٠٣ (تكاد تقترب من الصفر)، مما يؤكد صحة الفرض الثاني للدراسة والذى ينص على ("لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين أستقلال لجنة المراجعة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية")، وهذا لا يتفق مع الدراسة السابقة (Marie Dočekalová, Hřebíček, Jiří &Alena Kocmanová ٢٠١١)، والتى ركزت على أنه يجب أتخاذ عدد من الأجراءات والتدابير التى من شأنها تعزيز الاثار الأيجابية للمنشأة بما يحقق مزيد من الأداء الأقتصادى وبالتالى تزايد ثقة المستثمرين.

٣) لا توجد علاقة أرتباط معنوية بين كل من متغير حجم لجنة المراجعة ومتغير التنمية المستدامة ، حيث بلغ معامل أرتباط بيرسون – ٠،٠٨٣ (تكاد تقترب من الصفر)، مما يؤكد صحة الفرض الثالث للدراسة ("لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية")، وهذا لا يتفق مع الدراسة السابقة (سماح طارق،٢٠١٦)، التى أظهرت وجود علاقة ذات تاثير معنوى بين حجم لجنة المراجعة والتنمية المستدامة.

٤) توجد علاقة أرتباط طردية ومعنوية عند مستوي معنوية ٠،٠١ بين كل من متغير عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة و متغير التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل أرتباط بيرسون **٠،٣٤٩، مما يؤكد عدم صحة الفرض الرابع للدراسة ("لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية")، وهذا يتفق جزئيا مع الدراسة السابقة (سماح طارق،٢٠١٦)، التى أظهرت وجود علاقة ذات تأثير معنوى بين عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة والتنمية المستدامة.

٥) توجد علاقة أرتباط عكسية ومعنوية عند مستوي معنوية ٠،٠١ بين كل من متغير حجم مجلس الإدارة ومتغير التنمية المستدامة ، حيث بلغ معامل أرتباط بيرسون – **٠،٣٤٨، مما يؤكد عدم صحة الفرض الخامس للدراسة ("لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية")، وهذا لا يتفق جزئيا مع الدراسة السابقة (Manning,٢٠١٧)، التى أظهرت وجود علاقة ذات تأثير معنوى بين حجم مجلس الإدارة والتنمية المستدامة لما له من دور هام فى تفسير تقارير الأستدامة.

٦) لا توجد علاقة أرتباط معنوية بين كل من متغير عدد مرات أجتماع مجلس الادارة ومتغير التنمية المستدامة ، حيث بلغ معامل أرتباط بيرسون – ٠،٠٤٨ (تكاد تقترب من الصفر)، مما يؤكد صحة الفرض السادس للدراسة ("لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات أجتماع مجلس الإدارة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية")، وهذا لا يتفق مع الدراسة السابقة (Marie Dočekalová, Hřebíček ,Jiří & Alena Kocmanová&٢٠١١)، والتى ركزت على أنه يجب أتخاذ عدد من الأجراءات لحل القضايا المتعلقة بأداء الشركات والتى من شأنها تعزيز الأثار الأيجابية للمنشأة بما يحقق النجاح الدائم.

٧) لا توجد علاقة أرتباط معنوية بين كل من متغير أستقلالية مجلس الإدارة ومتغير التنمية المستدامة، حيث بلغ معامل أرتباط بيرسون – ٠،٠١٩ (تكاد تقترب من الصفر)، مما يؤكد صحة الفرض السابع للدراسة ("لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين أستقلالية مجلس الإدارة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية")، وهذا لا يتفق جزئيا مع الدراسة السابقة (Manning,٢٠١٧)، التى أظهرت وجود علاقة ذات تأثير معنوى بين أستقلالية مجلس الإدارة والتنمية المستدامة ولما له من دور فى أنتاج تقارير أستدامة عالية الجودة.

ومما سبق يمكن القول أن أهم نتائج الدراسة وتفسيرها هى:

- **ثبوت عدم صحة** الفرض الأول للدراسة والذى ينص على: "لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين ممارسات الملكية الإدارية وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية". وتفسير النتيجة يرجع إلى: وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين كلا من المتغير المستقل "الملكية الإدارية" والمتغير التابع "التنمية المستدامة".
- **ثبوت صحة** الفرض الثانى للدراسة، والذى ينص على: "لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين أستقلال لجنة المراجعة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية". وتفسير ذلك يرجع إلى: عدم وجود علاقة إرتباط معنوية بين كلا من المتغير المستقل "إستقلال لجنة المراجعة" والمتغير التابع "التنمية المستدامة".
- **ثبوت عدم صحة** الفرض الثالث للدراسة، والذى ينص على: "لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية ". وتفسير ذلك يرجع إلى: عدم وجود علاقة إرتباط بين كلا من المتغير المستقل "حجم لجنة المراجعة" والمتغير التابع "التنمية المستدامة".
- **ثبوت عدم صحة** الفرض الرابع للدراسة، والذى ينص على: "لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية".

وتفسير ذلك يرجع إلى: وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين كلا من المتغير المستقل"عدد مرات أجتماع لجنة المراجعة" والمتغير التابع "التنمية المستدامة".

- **ثبوت عدم صحة** الفرض الخامس للدراسة، والذى ينص على: "لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية". وتفسير ذلك يرجع إلى: وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين كلا من المتغير المستقل "حجم مجلس الإدارة" والمتغير التابع "التنمية المستدامة".
- **ثبوت صحة** الفرض السادس للدراسة، والذى ينص على: "لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين عدد مرات أجتماع مجلس الإدارة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية". وتفسير ذلك يرجع إلى: عدم وجود علاقة إرتباط ذات تأثير معنوى بين كلا من المتغير المستقل "عدد مرات أجتماع مجلس الإدارة" والمتغير التابع "التنمية المستدامة".
- **ثبوت صحة** الفرض السابع للدراسة، والذى ينص على: "لا توجد علاقة أرتباط ذات دلالة إحصائية بين أستقلالية مجلس الإدارة وممارسات التنمية المستدامة فى الشركات الصناعية المدرجة بالبورصة المصرية". وتفسير ذلك يرجع إلى: عدم وجود علاقة إرتباط ذات تأثير معنوى بين كلا من المتغير المستقل "إستقلالية مجلس الإدارة" والمتغير التابع "التنمية المستدامة".

التوصيات

بناءً على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- العمل على توعية وتشجيع أصحاب الشركات على نشر ثقافة التنمية المستدامة والحوكمة، وأعتبارهما إستثمارا تجنى ثماره فى الأجل القصير والطويل.
- ضرورة المحافظة على إستقلإلية لجنة المراجعة وأن يكون غالبية أعضاؤها من الخارج، لكى تزداد ممارسات التنمية المستدامة.

- أن يكون هناك محاسبة ومساءلة للإدارة من قبل المساهمين حول ممارسات التنمية المستدامة.
- ضرورة مراعاة أن يتم تقييم أداء الشركات حول ممارسات التنمية المستدامة، وخاصة من قبل أصحاب المصالح الاخرين (بخلاف المساهمين).
- العمل على أنشاء مؤسسات مستقلة (حكومية، خاصة) تُعنى بتوعية الشركات في الأستثمار بالأنشطة الخاصة بممارسات التنمية البيئية المستدامة، وعمل تقارير لذلك ونشرها بشكل دوري، مما يساعد الشركات والمستثمرين على زيادة الأهتمام بهذه الأنشطة.
- تركيز الأهتمام على آليات الحوكمة التى لم تسفر عن وجود علاقة مع ممارسات التنمية المستدامة: (إستقلال لجنة المراجعة، حجم لجنة المراجعة، عدد مرات أجتماعات مجلس الإدارة، إستقلالية مجلس الإدارة) بما يساعد على مزيد من الفهم حول هذا الموضوع.
- إجراء المزيد من الأبحاث والدراسات على موضوع الرسالة الحالية تتناول ممارسات التنمية المستدامة لقطاعات أخرى: كالبنوك والأتصالات.

المراجع

المغربى، احمد بن محمد (٢٠١٧): تحقيق التنمية المستدامة عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المالية نحو الاوقاف، ورقة مقدمة الى اعمال المؤتمر العلمى الدولى: الوقف الاسلامى والتنمية المستدامة،مركز البحث وتطوير الموارد البشرية–رماح –الاردن، ص١.

بن حجوبة ،حميد؛ فضيلة، كريمة بن منصور (مارس، 2017): التنمية المستدامة فى الجزائر بين الواقع والتحديات والمأمول: دراسة نظرية تحليلية.مجلة جيل العلوم الانسانية والاجتماعية (29).

حافظ، سماح طارق احمد (٢٠١٦): العلاقة التاثيرية بين آليات الحوكمة والافصاح عن المسئولية الاجتماعية وانعكاسها على قيمة المنشآة: بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبى – مصر، المجلد٢٠، العدد٢، ص ص٣–٤٨.

حميده، المحجوب (مارس، ٢٠١٧): أنشطة المراجعة الداخلية ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة بالشركة الليبية للحديد والصلب: دراسة حالة. مجلة دراسات الأقتصاد والأعمال ، ١٧٣.

رميلى، سناء محمد رزق (٢٠١٦): أثر مستوى الافصاح عن المسئولية الاجتماعية على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبى – مصر، المجلد ٢٠، العدد ٤، ص٣٣٢.

روايحية، مريم؛ عبد الحفيظ، دايرة (٢٠١٧): نحو تطبيق نظام الحوكمة فى المؤسسات العائلية، مجلة التراث – الجزائر، العدد ٢٥، ص٥٤.

عاشور، سمير كامل؛ كامل، سامية أبو الفتوح (٢٠٠٢): العرض والتحليل الأحصائي بإستخدام Spsswin – المدخل والأساسيات، ج١، معهد الدراسات والبحوث الأحصائية، جامعة القاهرة، ص ص ١٧٦– ١٩٣.

عيسى، لمياء فاروق مهدى (٢٠١٥): أبعاد التنمية المستدامة وعلاقاتها بالأستثمار الأجنبى المباشر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – مصر، العدد ١، ص٣٧٦.

كامل، امام (٢٠١٧): حوكمة الشركات، مجلة الاقتصاد والمحاسبة – مصر، العدد ٦٦٤، ص ص٢٤–٢٦.

مشابط، نعمة حرب (٢٠١٦): أثر درجة الافصاح عن الإستدامة على الأداء المالى للوحدات الأقتصادية: دراسة تطبيقية على البنوك العاملة فى مصر، مجلة الفكر المحاسبى – مصر،المجلد ٢٠، العدد ٢، ص٥٧.

مليجى، مجدى مليجى عبد الحكيم (٢٠١٥): أثر الأفصاح المحاسبى عن ممارسات التنمية المستدامة على جودة الارباح المحاسبية للشركات المسجلة فى البورصة السعودية، مجلة الفكر المحاسبى– مصر. المجلد ١٩، العدد ٤، ص ص ١– ٦٠.

مهداوى، زينب (٢٠١٦): دور الحوكمة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر فى الجزائر، مجلة دراسات لجامعة عمار ثليجى الاغواط – الجزائر، العدد ٤٩ ، ص ص ٢٣٣–٢٣٥.

مهلل، البكورى؛ سمير مفتاح، عمران عطيه (2017): التكامل بين مداخل بطاقة الأداء المتوازن ومدخل القياس المرجعى لتعزيز الدور الأستراتيجى للمراجعة الداخلية فى تفعيل وتطبيق حوكمة الشركات: دراسة حاله. مجلة أفاق الأقتصادية (5)، 198.

ACHIM1, M. V.; BORLEA, S. N. and MARE, C. (2016): Corporate Governance and Business Performance: Evidence for the Romanian Economy, Journal of Business Economics and Management,2016. Vol. 17, P. 458–474.

Bhatt, P. R. and Bhatt, R. R. (2017): Corporate governance and firm performance in Malaysia, The International Journal of Business in Society, Vol. 17 Issue: 5, 2017, pp.896-912.

Ching, H. Y.; Gerab, F. and Toste, T. (2016): The Quality of Sustainability Reports and Corporate Financial Performance: Evidence From Brazilian Listed Companies,journals.sagepub.com/home/sgo Vol. 7, issue 2, pp. 1-9.

Coakes, S. J. and Steed, L. G. (2001): SPSS Analysis without anguish. version 10 for windows, 171 - 186. Astralia: John Wiley & Sons.

Groenewald, D. and Powell, J. (2016): Relationship between sustainable development initiatives and improved company financial performance: A South African perspective, Acta Commercii - Independent Research, Journal in the Management Sciences, 16(1),pp.1-14.

Kocmanová, A.; Hřebíček, J. and Dočekalová, M. (2011): Corporate Governance and Sustainability, https://www.scribd.com/.../CORPORATE-GOVERNANCE - AND-SUS

Lo´pez,V.; Garcia, A. and Rodriguez, L. (2007): Sustainable Development and Corporate Performance: A Study Based on the Dow Jones Sustainability Index, Journal of Business Ethics, Volume 75, Issue 3, pp. 285–300.

Manning, B. (2017): Corporate governance mechanisms, sustainability performance and sustainability disclosure, Master thesis, Master Economics, Radboud University.

Pearce, D.; Markandya, A. and Barbier, E. (2013): A green economy. USA: Colorado State University.

Sheridan J. Coakes and Lyndall G. Steed (2001): SPSS Analysis without Anguish – Version 10 for Windows, John Wiley & Sons, Australia, pp. 171- 186.

Zabria, S. M.; Ahmad B. K. and Wah, K. K. (2016): Corporate Governance Practices and Firm Performance: Evidence from Top 100 Public Listed Companies in Malaysia, Procedia Economics and Finance, 35 PP. 287 – 296.

SUSTAINABLE DEVELOPMENT'S APPROACHES AND THEIR RELATIONSHIP TO GOVERNANCE MECHANISMS IN ORDER TO MAINTAIN INDUSTRIAL ENVIRONMENT: AN APPLIED STUDY

[21]

Mohamed A. H. Darwish(1); Amr H. Abdel Bar(2) and Karim M. Gohar(2)

1) Egyptian Meteorological Authority 2) Faculty of Commerce, Ain Shams University

ABSTRACT

The study aims to identify the approaches to sustainable development and its relationship to governance mechanisms, through the definition of the concept of sustainable development in its general framework, as it is an integrated approach because of its integrated linkage, it combines economy, environment and society, Also, through the definition of governance mechanisms in that it is a system that identifies the elements that work together in a coherent and effective framework to protect and achieve the interests of the parties associated with the facilit.

Accordingly, the practical aspect of the study was based on a sample of 10 industrial companies listed in the Egyptian Stock Exchange Index (S&P EGX ESG) for the period (2012 to 2018) through an applied study through analysis of the content of the reports and financial statements of the companies that were disclosed. Using descriptive statistical measures. Inferential statistical methods to test the relationship between study variables. The study variables consist of the dependent variable, "sustainable development" and the independent variable, "governance mechanisms". The study relied on which included seven variables, namely, "administrative ownership". The size of the Board of Directors, the number of times of the Board of Directors meeting, the independence of the Board of Directors, the size of the Audit Committee, the number of times of the Audit Committee, the independence of the Audit Committee. For sustainable in the companies under study, due to the fact that the disclosure of sustainable development practices, disclosure optional, as well as the lack of accounting standards governing the method of measurement and methods disclosed.

The study concluded that there was a significant relationship between the independent variables and the dependent variable, including through the use of a gradual regression analysis model to identify the independent variables affecting the dependent variable, and through that was reached several results were able to overcome some of the problems encountered in achieving The hypotheses of the study model using statistical treatment through which two models were reached for the gradual regression, and by analyzing the variance and the estimated equation coefficients of the two models, the second model was chosen because of the large correlation coefficient and the estimation error is lower than the first model.

Key words: Governance Mechanisms, Sustainable Development, Industrial Companies, Egyptian Stock Exchange.